مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٤٩

الأربعاء، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيرموديث	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/443 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأردن، إريتريا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تركيا، تونس، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، شيلي، صربيا، الصين، العراق، فرنسا، قبرص، قطر، كازاخستان،كرواتيا، كوت ديفوار،كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، النرويج، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

إن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حظي مشروع القرار بـ ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم جميعا بالشكر على تأييدكم ودعمكم للجهود المصرية التي أدت إلى التوصل إلى توافق مجلس الأمن على إطار دولي شامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، وإلى توافق الآراء الذي توصل إليه المجلس اليوم، لوضع ذلك الإطار الدولي الشامل موضع التنفيذ.

إن التصدي للخطاب الإرهابي وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية، هو أحد أهم جوانب المواجهة الشاملة للإرهاب، وهو جانب يتعين على المجتمع الدولي التركيز عليه في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، خاصة وأن الإرهاب يستغل خطابه الإرهابي وأيديولوجياته السامة لتبرير جرائمه، ولتجنيد الشباب بل ودفعهم إلى الانتحار اعتقادا منهم بأنهم يقومون بعمل سام بطولي يستحق التضحية بالنفس.

لقد كانت مصر سباقة في إدراكها لأهمية التصدي لخطاب الإرهاب، حيث تقدم مصر بالفعل إسهامات جوهرية في هذا الصدد على المستوى الدولي، خاصة من خلال مؤسساتها الدينية العريقة التي تحظى باحترام وتقدير العالم أجمع، وعلى رأسها الأزهر الشريف.

وتؤكد مصر مجددا أن المواجهة الشاملة اللازمة للإرهاب تستلزم ضرورة التعامل مع كافة المنظمات الإرهابية دون استثناء، وضرورة التعامل مع جميع العوامل المساعدة على الإرهاب، سواء

بالتمويل أو التسليح أو تقديم الدعم السياسي والأيديولوجي والإعلامي.

ونود التأكيد كذلك على أن العبرة ليست باعتماد وثيقة جديدة تضاف إلى وثائق وقرارات مجلس الأمن، وإنما بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، وتوافر الإرادة السياسية للامتثال الكامل لجميع القرارات التي يصدرها مجلس الأمن، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. فليس من المعقول أو من المتصور أن تنعكس إرادة المجتمع الدولي في القرارات الصادرة من مجلس الأمن تحديدا، بينما تستمر شرذمة وقلة من الدول في انتهاك تلك القرارات بشكل واضح وصريح باستمرارها في دعم الإرهاب. وأود في هذا الخصوص أن أقتبس من بيان الرئيس المصري مؤخرا أمام القمة الإسلامية العربية الأمريكية بالرياض، حينما أشار سيادته إلى أن ”الإرهابي ليس فقط من يحمل السلاح وإنما أيضا من يدربه ويموله ويسلحه ويوفر له الغطاء السياسي والأيديولوجي“ انتهى الاقتباس.

في النهاية، أود أن أشير إلى أن صوتنا في مواجهة الإرهاب يجب أن يكون قويا وموحدا، ورسالتنا رسالة للعالم أجمع، للإرهابيين، يتعين أن تؤكد على كونهم حفنة من المجرمين من أعداء الإنسانية، وأنهم لا يمثلون أي دين، وأنهم إلى زوال، بل وأن خطابهم وأيديولوجياتهم، تتعارض مع المنطق والطبيعة ومع الشرائع كافة، وأؤكد أن مصر ستظل دوما في طليعة جهود مكافحة الإرهاب.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب باعتماد القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، صباح اليوم، بشأن التصدي لخطاب الإرهابيين. ونرحب بصفة خاصة بحقيقة أن لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب سوف تشاركان في تجميع الممارسات الجيدة للدول الأعضاء وغيرها من الأطراف الفاعلة على نحو يصب في صالح عموم الأعضاء. وهناك حاجة أيضا إلى إجراء المزيد من البحوث لمعرفة ما هي الاستراتيجيات التي تحقق نتائج بالفعل في مجال التصدي لخطاب الإرهابيين. ونشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يخص وضع الاستراتيجيات والنُهج، لأن الحكومات ليست دائما أفضل من يعد تلك الرسائل.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد على ضرورة اتخاذ أي تدابير تهدف إلى مكافحة الإرهاب في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. وينطبق ذلك بالطبع أيضا في مجال الوقاية من الإرهاب، بما في ذلك فيما يتعلق بمكافحة خطاب الإرهابيين. إن حرية الإعلام وحرية التعبير، على شبكة الإنترنت وخارجها، وحرية تكوين الجمعيات، أساسية لتعزيز التفكير النقدي والمجتمعات التي تصمد في وجه الدعاية الإرهابية.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للأسف، تستمر الهجمات الإرهابية التي يُستخدم فيها المفجرون الانتحاريون الذين غسلت الكراهية أدمغتهم في كثير من المدن في جميع أنحاء العالم. وفي الشهر الماضي، شملت الخسائر البشرية لهذه الجرائم الدموية مواطنين في سانت بطرسبرغ، وتعرض الأقباط والمسيحيين الأرثوذكس في مصر للهجوم. ومؤخرا، تعرض جمهور حفل غنائي في مانشستر لهذه الهجمات. وللأسف، فإن قائمة هذه الهجمات قد تستمر لبعض الوقت. وفي هذه الحالة وحالات أخرى كثيرة، توجه الانتحاريين أيديولوجية قائمة على العنف لا صلة له إطلاقا بأي دين أو بالقيم الإنسانية المشتركة. وهي أيديولوجية محددة الأهداف يروج لها بمهارة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وغيرهما من المنظمات الإرهابية. ويستخدم هؤلاء البلطجية الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والتي تمثل الوسيلة المفضلة التي يستخدمها الشباب.

وما فتئنا ندعو إلى تحسين مجموعة أدوات مكافحة الخطاب الإرهابي. وقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، الذي يعيد التأكيد على الإطار الدولي الشامل في هذا المجال، كما شارك في تقديم مشروع القرار. ونود أن نشكر وفد مصر على مبادرته في العام الماضي بإنشاء الإطار.

ونعتقد أن الوثيقة التي أعدتها لجنة مكافحة الإرهاب (S/2017/375، المرفق) تجسد أيضا بصورة متوازنة الأفكار الحالية للمجلس والدول الأعضاء بشأن مسألة مكافحة التحريض على الإرهاب وتعزز هذه الأفكار بتقديم التوصيات ذات الصلة.

ومن أهم عناصر القرار قائمة المبادئ التي ينبغي أن توجه هذه الجهود. وهي، أولا وقبل كل شيء، المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وكما شهدنا في الممارسة العملية، فإن تجاهل هذه المبادئ، بما في ذلك لتنفيذ مخططات جيوسياسية شتى، يخدم أهداف الإرهابيين.

ويكرس القرار دور الدول على خط المواجهة في مكافحة الإرهاب. وبطبيعة الحال، يمكن لهيئات المجتمع المدني، عند الضرورة وفي ضوء الأولويات الوطنية، أن تشارك في هذا العمل، فضلا عن المؤسسات الدينية والتعليمية. وكما قيل بحق في نفس الإطار، فإن تنفيذ تدابير شامل لإنفاذ القانون يمثل رادعا محوريا للإرهاب وللخطاب الإرهابي. وفي هذا المقام، نعتقد أنه يمكن استغلال القدرات الوافرة المتاحة لتحسين الأساس القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

ولا يمكن النظر إلى اتخاذ القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) اليوم باعتباره النتيجة النهائية لعمل المجلس في مكافحة الخطاب الإرهابي. بل على العكس من ذلك، نرى أن إنشاء إطار يتيح الفرصة لتحسين فهمنا للمهام الملقاة على عاتق المجلس في هذا المجال. وثمة حاجة إلى تحسين مجموعة الأدوات القانونية والجزاءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك تجريم التبرير العلني للإرهاب ونشر المواد ذات الطابع الإرهابي ووضع المعايير ذات الصلة في ما يتعلق بالجزاءات وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان.

ونعتقد أن مسعى من هذا القبيل ينبغي ألا يتعارض مع معايير حقوق الإنسان السائدة. بل على العكس، فإن التصدي لهذه التحديات سيضمن أحد أهم هذه المعايير، ألا وهو، الحق في الحياة. ودون اتخاذ تدابير حازمة وفعالة لمكافحة الخطاب الإرهابي، فإننا لن نتخلص من المفجرين الانتحاريين أو الظواهر الأخرى. ونحن على استعداد للانخراط في هذا الصدد.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بالإجماع. ونعرب عن شكرنا وتقديرنا لمصر على دورها الهام بصفتها الميسر، ولأعضاء المجلس على ما أبدوه من مرونة وروح تراضي في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الهام هذا.

لقد جرى اتخاذ الكثير من التدابير في مجالات إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون على مختلف المستويات لمكافحة المد الإرهابي والتطرف العنيف، ولكن من الواضح أنه ينبغي تكييف هذه التدابير مع الاستراتيجيات المتغيرة والمتطورة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية بشكل متزايد لتنفيذ مخططاتها المتطرفة. ويمثل نشر الروايات الكاذبة والملفقة، بما في ذلك من خلال استغلال شبكة الإنترنت وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واحدة من أحدث الاستراتيجيات التي يستخدمها الإرهابيون لتجنيد الأنصار والمقاتلين الإرهابيين الأجانب ولضمان تمويلهم. وفي هذا السياق، قدمت لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، وفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2016/6، الذي اعتمده مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو ٢٠١٦.

والقرار الذي اتخذناه اليوم يرحب بالإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، متضمنا توصيات بخصوص المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة للتصدي بفعالية للكيفية التي تستخدم بها الجماعات الإرهابية خطابها لتشجيع الآخرين وتحفيزهم وتجنيدهم لارتكاب أعمال إرهابية. وهو يراعي العناصر الأساسية الثلاثة للإطار: التدابير القانونية وتدابير إنفاذ القوانين، والشراكات العامة والخاصة، وتدابير الخطاب المضاد. كما أنه يعزز الأحكام الانتقالية في مختلف القرارات المُتخذة في مجال خطاب مكافحة الإرهاب.

ونعتقد أن القرار سيساعد في تيسير مزيد من التعاون في مجال مكافحة الخطاب الإرهابي، ولذلك قررنا التصويت مؤيدين له والمشاركة في تقديمه. ولا شك في أن مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، مثل القيادات الدينية والمجتمعية والشباب والنساء وضحايا الإرهاب ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص ووسائط الإعلام، أمر بالغ الأهمية للجهود المبذولة في هذا الصدد. كما أن التعليم يمكن أن يؤدي دورا هاما في مكافحة الخطاب الإرهابي.

أخيرا، نعتقد أن الدول الأعضاء وجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة ينبغي أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الأعضاء في صياغة وتنفيذ الخطاب المضاد.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص امتناننا للسفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا على تيسيره بحنكة وعلى نحو ممتاز للمفاوضات بشأن القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) المتعلق بالإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي.

فهذا الخطاب يستخدمها الإرهابيون، لا سيما السكان المهمشون والمحرومون وفي الدول التي تحلم بحياة طيبة، كمهرب من محنتهم التي يُرثى لها وكوعد بمستقبل أفضل. ويمكننا التصدي لهذا الخطر بكفاءة من خلال الجمع بين أفضل الممارسات وإيجاد أوجه تآزر بين كل أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الرئيسية. ويشمل ذلك الدول؛ والمنظمات الدولية; وقادة الرأي في مجالات الدين والثقافة والتعليم والقيادات المجتمعية؛ والشباب؛ والأسر؛ والنساء.

وقد صوت وفد بلدي للتو مؤيدا للقرار وكان أحد مقدميه. وتصف الوثيقة المتوازنة تماما نهجا شاملا للتصدي للخطاب الإرهابي الذي يقدم، استنادا إلى تفسيرات خاطئة، صورة مُحرفة للدين من أجل تبرير أعمال العنف التي يرتكبها الإرهابيون.

وقد دأبت كازاخستان، وهي بلد يشكل المسلمون أغلبية سكانه، على عقد مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية منذ عام ٢٠٠٣. ويشهد سكان بلدنا كيف أصبح منتدى أستانا منبرا هاما لزعماء الأديان العالمية، فضلا عن القادة السياسيين، لإجراء حوار مفتوح وبناء بشأن طائفة واسعة من المسائل. وبوصفنا بلدا متعدد التقاليد الثقافية والعرقية، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأهمية صوت كل عضو في المجتمع دون استثناء، ولا سيما الأقليات. ويتمثل أحد العناصر الهامة للنظام السياسي في كازاخستان في أنه يضمن احترام مصالح وحقوق وحريات المواطنين وجماعات الأقليات، بغض النظر عن الانتماء العرقي.

ومن خلال خطابنا الإبداعي المضاد، يمكننا إيجاد رؤية مختلفة للعالم. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الطرق الفعالة للخطاب المضاد ينبغي أن تشمل الفئات الضعيفة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدانها. وستؤدي هذه النُهج تدريجيا إلى القضاء على نزعة التطرف لدى الأفراد، الذين سيقررون عندها العودة إلى حظيرة المجتمع. ومن شأن هذه الاستراتيجية، وفقا للمبدأين الأساسيين المتمثلين في السلام والتنمية المستدامة، المساعدة في كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): قبل عام، في ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، عقد مجلس الأمن، تحت الرئاسة

المصرية، مناقشة مفتوحة بشأن مسألة مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته (انظر S/PV.7690). وفي الشهر الماضي، أقرت لجنة مكافحة الإرهاب، تمشياً مع البيان الرئاسي (S/PRST/2016/6) الذي اعتُمد عقب تلك المناقشة، إطاراً دولياً شاملاً يرمي إلى مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته، وهو ما رحب به وفد السنغال.

ومن الطبيعي، إذن، أن أشكر وفد مصر على تقديمه إلى المجلس مشروع قرار بشأن نفس الموضوع، والذي اتخذناه للتو بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧). والواقع أن هذا القرار يتعلق بموضوع حيوي لصون السلم والأمن الدوليين. وقد انضمت السنغال إلى توافق الآراء وكانت من مقدمي المشروع.

مع ذلك، ونظراً لأهمية المسألة وحساسيتها، وكذلك الحاجة الماسة إلى مراعاة الخصائص الوطنية والإقليمية، كان الوفد السنغالي ليفضّل عملية تفاوض أكثر شمولاً. أما بعد، وبما أن القرار قد اتُّخذ، تود السنغال أن ترى تنفيذاً فعالاً له، لأن بلدي جزء من منطقة تواجه انتشار التطرف العنيف الذي، كما ندرك جميعاً، يذكيه انتشار الجماعات الأصولية التي تشجع التطرف.

وتستند استراتيجيات هذه الجماعات في نشر أيديولوجياتها التي تتسم بالعنف إلى تفسير خاطئ للدين، بل ومكذوب، وتوظفه لأغراض مختلفة جداً عن مقاصده. ولذلك ينبغي أن نتخذ التدابير الوقائية المناسبة لمواجهة هذا التطرف المصحوب بالعنف، المبني على أساس الدين، وما ينتج عنه لزاماً من إرهاب دولي. وهكذا يكون القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، الذي اعتُمد بالإجماع، خطوة هامة في هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

أود مرة أخرى أن أعرب عن خالص تضامن حكومة بلدي وتعازيها لأسر ضحايا هجمات مانشستر، الذين كان معظمهم من الأطفال والشباب، وكذلك لحكومة وشعب المملكة المتحدة. تدين أوروغواي بشدة هذا العمل الإرهابي وكذلك جميع الهجمات التي يرتكبها تنظيم داعش والقاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية التي هزت أعمالها الأخيرة المجتمع الدولي. توضح جرائمها البشعة عميق ازدرائها للحياة والكرامة الإنسانية وقيم التعايش السلمي والتسامح الديني والثقافي والاجتماعي.

إن إعداد خطاب لمكافحة الخطابات التي تحضّ على الأعمال الإرهابية وتحثّ عليها وتساعد على تجنيد الأفراد لارتكابها هو جانب رئيسي من العمل الوقائي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. هذه الجهود هي جزء من المعركة التي تُشنّ في مجال الأفكار، والتي توليها أوروغواي أهمية خاصة. ولكي يتحقق نجاحها، من الضروري التماس قنوات للحوار بين الحكومات ومختلف الجهات الفاعلة من غير الدول وتعزيزها. ويجب أيضاً أن نشجّع على التعاون، ونعزز التسامح والتعايش السلمي، ونحترم القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحريات الأساسية.

إننا نفهم أن القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو اليوم والذي شاركت أوروغواي في تقديمه، يُرسي الأساس لإعداد تلك الخطابات وفقاً للمبادئ والممارسات الفضلى الواردة في الوثيقة المعنونة ”الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي“ (S/2017/375، المرفق). ولذلك نود أن نشكر وفد مصر على مبادرته وجهوده في قيادة المفاوضات التي مكنت من اتخاذ القرار وإعمال الوثيقة S/2017/375.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.